رسمي

مذكرة توجيهيّة لموظّفي وزارة التنمية الدّوليّة والشّركاء المنفذّين:

الحماية من الإستغلال والإنتهاك والتّحرش الجنسي (وتلخيصها بالإنكليزية SEAH) في برامج وزارة التّنمية الدّولية خلال جائحة كوفيد-19 العالميّة

خلال الأوبئة الماضية، ازدادت الأخطار المتعلّقة بمجال الحماية. ثبت أنّ النّساء والفتيات معرّضات لخطرٍ متزايد من أشكال مختلفة من العنف القائم على النّوع الإجتماعي، وأكثر الأشكال شيوعًا هو عنف الشّريك الحميم والإستغلال والإعتداء الجنسيين[1]. من المعترف به أنّ الإستجابة لوباء إيبولا، التي شهدت تدفقًا لمستجيبين جدد، من الممكن أن تكون قد شكّلت، عن غير قصد، ظروفًا سبّبت الإستغلال والإنتهاك والتّحرش الجنسي.[2] كوفيد-19 هو جائحة عالميّة غير مسبوقة من حيث الحجم؛ لذا من الضروري أن ينظر إلى جهود الحماية ضد الإستغلال والإنتهاك والتّحرّش الجنسي على أنّها منقذةٌ للحياة وليست اختيارية، وأن ينعكس ذلك من خلال تعزيز آليّات المساءلة وزيادة التمويل للحماية من الإستغلال والإنتهاك والتّحرش الجنسي. على القطاعات التي يوسّع نطاقها كجزء من الإستجابة (مثل قطاع الصّحة، والقطاع الإنساني، وقطاعات الحماية الاجتماعيّة، والتّعليم، والبنية التحتيّة) أن تكون متيقظةً خصوصًا لخطر زيادة الإستغلال والإنتهاك والتّحرش الجنسيّ، وأن تكون استباقيةً في ضمان وجوده كمقوّم أساسيّ في الإستجابة المنسّقة. يجب أن تواصل وزارة التّنمية الدوليّة التّمسك بالمعايير الدوليّة المتعلّقة بالحماية من الإستغلال والإنتهاك والتّحرش الجنسي،[3] وأن تطبّق سياسة عدم التسامح مطلقًا حيال الإخفاق في معالجة الإستغلال والإنتهاك والتّحرش الجنسي خلال جائحة كوفيد-19 العالميّة.

لا تزال الأدلّة حول الفئات الأكثر عرضةً لخطر الإستغلال والإنتهاك والتّحرش الجنسيّ محدودةً، ولكنّها تشير إلى أن هذه مشكلة تعود الى النّوع الإجتماعي، وأنّ النّساء والفتيات هنّ الأكثر عرضة للخطر. كما برزت أدلّة غير مثبتة تشير إلى أنّ مجموعات أخرى قد تكون أيضًا عرضة للخطر المتزايد، بمن فيهم ذوي الإحتياجات الخاصّة والأقلّيات الجنسيّة والجنسانيّة والفتيان. ولذلك، من الضّروري أن ترتكز استراتيجيات الوقاية من الإستغلال والإنتهاك والتّحرش الجنسيّ على تحليل معمّق قائم على النّوع الإجتماعي والإدماج الإجتماعي. هذا يمكّن موظفي وزارة التنمية الدوليّة وشركاءها مِن تحديد الأشخاص الأكثر عرضةً لخطر الإستغلال والإنتهاك والتحرّش الجنسي خلال وباء كوفيد-19، ولماذا وكيف هم الأكثر عرضةً للخطر، ويمكّنهم من اتّخاذ خطواتٍ للوقاية من الإستغلال والإنتهاك والتّحرش الجنسي وللإستجابة له. إنه لفي بالغ الأهميّة أن يولي موظفو البرنامج اهتمامًا للحالات التي يتأثّر فيها الأفراد بالعديد من أوجه عدم المساواة التي تجعلهم أكثر عرضةً للإستغلال والإنتهاك والتّحرش الجنسي، مثل النساء المتحوّلات جنسيًا اللاتي يعشن في مخيمات اللاجئين والموظّفين المحلّيين من ذوي الإحتياجات الخاصّة.

الأشخاص الأكثر عرضةً لخطر الإستغلال والإنتهاك والتّحرش الجنسي خلال جائحة كوفيد-19 هم

- من المرجّح أن تكون **النساء** في خطرٍ متزايد من التعرض للإستغلال والإنتهاك والتّحرّش الجنسي في المجتمعات التي تشهد توافد للعمّال الذكور مصحوبة بنقص جسيم في الحاجات الأساسيّة. على سبيل المثال، خلال أزمة إيبولا في غرب أفريقيا، صدرت تقارير تفيد بأن العمّال الذكور يستغلّون فوارق القوة القائمة والحاجة الماسّة للموارد الماديّة لإجبار النساء والفتيات على تقديم الخدمات الجنسيّة مقابل الحصول على المساعدة.[4] من المرجّح أن تتأثر استراتيجيات التكيّف الخاصّة بالنساء المعيلات لأسرهنّ، والنساء المتضرّرات من الفقر تأثّرًا شديدًا بحالات الإغلاق الكامل، ممّا يؤدّي إلى لجوء الكثير منهنّ إلى استراتيجيات تكيّفٍ سلبيةٍ مثل التّجارة بالجنس.[5] كما أنّ النّساء اللواتي يجبرن على التنقل بالرغم من عمليّات الإغلاق التّام هنّ أكثر عرضةً لخطر الإستغلال والإنتهاك والتّحرّش الجنسي على أيدي قوّات الأمن المكلّفة بدعم الإغلاق.[6]
- من المرجّح أن تكون **الفتيات، وبخاصّةً المراهقات،** أكثر عرضةً لخطر الإستغلال والإنتهاك والتّحرش الجنسي بسبب عمرهنّ وجنسهنّ. يزيد إغلاق المدارس وتأثير كوفيد-19 الإقتصادي من احتماليّة الإستفادة من الفتيات المراهقات، فينتهي المطاف باستغلالهنّ جنسيًا للوصول إلى الموارد. ومن المحتمل أيضًا أن تتأثّر شبكات الأمان العادية الخاصّة بالفتيات وإمكانيّة وصولهنّ إلى

آليات الإبلاغ،[7] وأن تكون الفتيات اللواتي يعشن ويعملن في الشوارع، والفتيات ذوات الإحتياجات الخاصّة، والمهاجرات معرّضات بالتّحديد لخطر الإستغلال والإنتهاك والتّحرش الجنسي.

- **الفتيان** معرّضون بشكل خاصّ للإستغلال والإنتهاك والتّحرش الجنسي بسبب أعمارهم إذ أنّهم قد يتعرّضون لزيادة في الإستغلال والإنتهاك والتّحرش الجنسي نتيجة انفصالهم عن مقدّمي الرّعاية لهم المعتادين (بسبب متطلّبات الحجر الصحي، أو المرض الشديد/الوفاة). سيؤثّر إغلاق المدارس أيضًا على قدرتهم على الوصول إلى شبكات الأمان، وعلى وجه التّحديد على الأكثر عرضةً للخطر، بمن فيهم الأسر التي يعيلها أطفال، والفتيان المنفصلين عن ذويهم وغير المصحوبين، والمتضرّرين من النّزاع أو الذين يعيشون في مخيّمات اللاجئين، والذين يعيشون و/أو يعملون في الشارع.[8]
- **الأشخاص ذوو الإحتياجات الخاصّة،** وبخاصّة النساء منهنّ والأفراد الذين يعانون من قصور ذهني، هم أكثر عرضةً لخطر الإستغلال والإنتهاك والتّحرش الجنسي بسبب التمييز الشائع ضدهم. نظرًا للمعايير الإجتماعية السّائدة، يتمّ استبعاد العديد منهم عن القيام بالأعمال المدفوعة الأجر، ممّا يضطرهم إلى الاعتماد على تجارة المساعدة مقابل ممارسة الجنس. من المحتمل أيضًا أن يتعرّضوا للإستغلال والإنتهاك والتّحرش الجنسي لفترة أطول مقارنة بالأشخاص من غير ذوي الإحتياجات الخاصّة. ذلك لأنه ليس من المحتمل أن يتم إشراكهم في أنشطة توعويّة حول كيفيّة الإبلاغ عن الإستغلال والإنتهاك والتّحرش الجنسي، وحتى عندما يكشفون عن حادثة من ذلك النوع، قلّما يتمّ تصديقهم.[9]
- من المرجّح أن يكون **المثليّون والمثليّات ومزدوجو المَيل الجنسي والمتحوّلون جنسيًا والكوير (ويعرفون بالإنكليزية بـ LGBTQ +)** معرّضين على نحوٍ متزايدٍ لخطر الإستغلال والإنتهاك والتّحرّش الجنسي بسبب التّمييز الإقتصادي والإجتماعي والسّياسي السّائد ضدّهم. كما يواجه عمّال الإغاثة من المثليّات والمثليّين ومزدوجي المَيل الجنسي والمتحوّلين جنسياً والكوير خطر التعرّض للإستغلال والإنتهاك والتّحرش الجنسي بدرجة كبيرة.[10]
- من المحتمل أن يكون **الأشخاص في الأزمات الحاليّة والنّاشئة، خاصّة الذين يعيشون في مخيّمات اللاجئين أو الفارّين من العنف،** معرّضين لدرجة كبيرة لخطر الإستغلال والإنتهاك والتّحرش الجنسي، وذلك نتيجة اعتمادهم على نحو أكبر على عمّال الإغاثة للحصول على المساعدة وضئالة احتماليّة حصولهم على معلوماتٍ حول الإستغلال والإنتهاك والتّحرش الجنسي.[11]
- من المحتمل أن تكون **النساء العاملات في تقديم الخدمات في الخطوط الأماميّة (كجزء من الإستجابة الصّحية مثلاً)** عرضةً لنسبة عالية إضافيّة من العنف في مكان العمل، بما في ذلك الإستغلال والإنتهاك والتّحرش الجنسي الذي قد يرتكبه الزملاء والمرضى وأقارب المرضى. ومن المرجّح أن تتفاقم هذه المشكلة بسبب المستويات العالية من الإجهاد جرّاء جائحة كوفيد-19، وتركيز الطاقة داخل النظام الصحي، ونقص في معدّات الوقاية الشخصيّة (وتعرف بالإنكليزية بـ PPE).[12]

الحماية ضد الإستغلال والإنتهاك والتّحرش الجنسي: ضمان الوقاية والإستجابة خلال جائحة كوفيد-19

في حين أن كوفيد-19 لا يستدعي متطلبات جديدة للإستغلال والإنتهاك والتّحرش الجنسي، فإن الوضع الحالي يقتضي من جميع موظفي البرنامج أن يكونوا شديدي الحذر نظرًا لارتفاع أخطار الإستغلال والإنتهاك والتّحرّش الجنسي ضمن برامجهم. تتطلّع وزارة التنمية الدولية الى أن يستمرّ موظّفو البرنامج بنهج العمليات القياسيّة التي تتّبعها الوزارة في برامجها لمواجهة الإستغلال والإنتهاك والتّحرّش الجنسي. وهذا يشمل تطبيق العناية الواجبة المُحسّنة (بما في ذلك واجب التّقصّي لحماية الطفل حيثما كان ذلك مناسبًا) وضمان إعداد البرامج على أساس تحليلٍ حديث قائم على النّوع الإجتماعي والإدماج الإجتماعي يأخذ في عين الاعتبار أخطار الإستغلال والإنتهاك والتّحرّش الجنسي. نشير الى أنّ أحكام القاعدة الذكية رقم 17 الخاصّة بوزارة التّنمية الدّولية في حالات الطوارئ الإنسانيّة تنطبق أيضًا على برامج/تعديلات كوفيد-19 الطارئة، ويمكن إكمال DDA بعد صرف الأموال الأولى، ولكن يجب أن يكون مسؤول علاقات العملاء (SRO) الخاص بالبرنامج مقتنعًا بأنّ كل المخاطر متناسبة مع نتائج البرنامج المتوقّعة. يجب الإبلاغ على الفور عن كل حالات الإستغلال والإنتهاك والتّحرش الجنسي المتعلقة ببرامج وزارة التنمية الدولية إلى reportingconcerns@dfid.gov.uk.

لدعم الحماية ضد الإستغلال والإنتهاك والتّحرّش الجنسي، يجب على موظفي البرنامج أن:

- **يُبدوا مواقف قياديّة في كيفيّة معالجة الإستغلال والإنتهاك والتّحرّش الجنسي في برامجهم من خلال إعلامه الشركاء على نحو مستمر بأهمية الوقاية من الإستغلال والإنتهاك والتّحرّش الجنسي والإستجابة لهم.** على وزارة التنمية الدّولية التّأكد من أنّ الشركاء على بيّنة من ازدياد خطر الإستغلال والإنتهاك والتّحرّش الجنسي، ومن استمرارهم في إعطاء الأولويّة لتطبيق تدابير الحماية في أي تعديلاتٍ لكوفيد-19 (بما فيها إجراء تدقيق في أهليّة جميع الموظفين المؤقتين والدّائمين والشركاء، وتوقيع قواعد السلوك، وتدريب جميع الموظفين). يعدّ دمج الوقاية من الإستغلال والإنتهاك والتّحرّش الجنسي في التّدريبات وفي عمليّة التّدقيق في أهليّة الموظّفين والشركاء قبل بدئهم العمل حتى أثناء التوسّع السّريع الذي يتخلّله تعيين موظفين مؤقتين، أمرًا ضروريًا.

- **يدعموا الشركاء للمواءمة مع آليات تنسيق الوقاية من الإستغلال والإنتهاك الجنسيين (وتعرف بالإنكليزية بـ PSEA) في البلد، حيث يكون ذلك ممكنًا**. عادةً ما يترأّسُ الشبكاتِ المشتركة بين الوكالات المعنية بالوقاية من الإستغلال والإنتهاكالجنسيين منسّقُ الأمم المتّحدة للشؤون الإنسانيّة/المنسّق المقيم، يدعمه منسّق الوقاية من الإستغلال والإنتهاك الجنسيين.[13] عندما تكون هذه الآليّات غير موضوعة قيد التشغيل بعد، على موظفي البرنامج تشجيع الشركاء على التواصل مع الشبكات الأخرى ذات الصلة، مثل تلك التي تعمل على حماية الطفل أو الحماية ضد العنف القائم على النّوع الإجتماعي.[14]
- **يتأكّدوا من أنّ ميزانيّات البرنامج تُمكّن الحماية ضد الإستغلال والإنتهاك والتّحرّش الجنسي**. عند وضع برنامج جديد، يجب تخصيص ميزانيةٍ للحماية من الإستغلال والإنتهاك والتّحرّش الجنسي بناءً على المخاطر التي تمّ تقييمها فيما يحصل من استغلال وانتهاك وتحرّش جنسي. قد تتطلّب البرامج الحاليّة مراجعات للميزانية (بما تسمح به الموارد المخصّصة الحالية) لضمان الوقاية من الإستغلال والإنتهاك والتّحرّش الجنسي والإستجابة لهم بشكل ملائم. قد يشمل ذلك تخصيص تمويلٍ للخبراء التقنيين الذين سيتم توظيفهم.
- **يحدّدوا مخاطر البرنامج الجديدة حول الإستغلال والإنتهاك والتّحرّش الجنسي** ،آخذين بعين الإعتبار المخاطر المحدّدة المرتبطة بكوفيد-19. على الموظّفين التّفكير في الجوانب التي من المحتمل أن يتخلّلها اختلافاتٍ كبيرة في السّلطة، العامل الذي يزيد من خطر الإستغلال والإنتهاك والتّحرش الجنسي. ينبغي التنبّه على نحو خاصّ لتحديد أخطار الإستغلال والإنتهاك والتّحرّش الجنسي في البرامج الصحيّة والإنسانيّة وبرامج الحماية الاجتماعيّة والتّعليم والبنية التحتيّة. وعلى موظفي البرامج أن يدركوا أنّ الإستغلال والإنتهاك والتّحرّش الجنسي يمكن أن يتمّ عبر شبكة الإنترنت أو خارجها. مع الإنتقال إلى إدارة البرامج وتنفيذها عن بعد، على موظفي البرامج إدراك المخاطر الجديدة التي قد تنشأ بسبب هذا التحوّل، بما في ذلك زيادة صعوبة تحديد التصرّفات السيئة، ومساعدة النّاجين على الوصول إلى الخدمات، وإجراء التحقيقات، وضمان المساءلة المناسبة للناس المتضرّرين. يجب أن يضع موظفو البرنامج استراتيجياتٍ للتخفيف من هذه المخاطر، وقد تشمل إيجاد طرق مبتكرة للتواصل مع السّكان في حالة الإغلاق التّام، والبحث في إمكانية إجراء تحقيقات عن بعدٍ عند الضرورة، وبناء شراكاتٍ مع مجموعات حقوق المرأة أو مقدّمي الخدمات المحليين الآخرين الذين لا يزالون قادرين على العمل.

لدعم الإبلاغ عن الإستغلال والإنتهاك والتّحرّش الجنسي والإستجابة له، على موظفي البرنامج أن:

- **يتأكدوا من أنّ الشركاء يأخذون في عين الاعتبار كيفيّة وصول أفراد المجتمع إلى معلومات برنامجية حول إجراءات الحماية، وكيفيّة الإبلاغ عن شكوى، وكيفيّة الوصول إلى الخدمات ذات الصّلة (من ضمنهم أولئك الذين قد يواجهون تحدّياتٍ في الوصول إلى الآليّات الرّسميّة مثل النساء والفتيات والفتيان وذوي الإحتياجات الخاصّة)**. من المحتمل أن تَحُدّ إجراءات الإغلاق التّام والعزل من قدرة العديد من الناس على الوصول إلى رسائل وخدمات ضروريّة تتعلّق بالحماية من الإستغلال والإنتهاك والتّحرّش الجنسي. على موظفي البرنامج دعم الشركاء لاستخدام طرق مختلفة للتّواصل مشدّدين على أنّ المساعدة مجانية دومًا، ولتعليمهم كيفيّة الإبلاغ عن مشكلة باستخدام هذه الطرق مثل الهواتف المحمولة والبرامج الإذاعية. على البرامج أيضًا أن تراعي كيف يمكن لأفراد المجتمع الإبلاغ بطريقة آمنة، بما في ذلك أثناء عمليات الإغلاق. يحبّذ الإبلاغ شخصيًا في بعض السّياقات التي يكون فيها معدّل الأمّية في استخدام التكنولوجيا عال، أو عندما لا يمكن للنساء والفتيات الوصول إلى الهواتف المحمولة أو عندما تكون هناك مشكلة تتمثّل بعدم الثقة في آلية الإبلاغ. إضافة الى ذلك، يجب الأخذ بعين الإعتبار الإبلاغ عن المخالفات داخل المنظّمات أثناء عمل الموظفين عن بُعد، بحيث قد يتردد الأفراد في استخدام القنوات الإفتراضية.
- **وجوب استمرار دعم النّاجين/الناجيات والمبلّغين ووضعه كأولويةً في جميع البرامج المموّلة من قِبَل وزارة التنمية الدوليّة**. على الوزارة تشجيع الشركاء على إنشاء صلات حيث الفرص متاحة على مستوى الدولة، لمسح الخدمات التي ما تزال قائمة من أجل دعم الناجين/النّاجيات من الإستغلال والإنتهاك والتّحرّش الجنسي. وحيث تعيّن الأمم المتحدة مُنسّقًا يُعنى بالوقاية من الإستغلال والإنتهاك الجنسيين، ينبغي دعم هذه الآلية. كما يجب اعتبار خدمات الحماية من العنف القائم على النّوع الإجتماعي وخدمات حماية الطفل جزءًا جوهريّاً من أي استجابة إنسانيّة لكوفيد-19، بحيث يمكن إحالة النّاجين من الإستغلال والإنتهاك والتّحرّش الجنسي إليها، وكذلك الضحايا والنّاجين/النّاجيات من العنف ضد المرأة والفتيات والأطفال النّاجين من الإساءة على نطاق أوسع. في السّياقات التي يكون فيها تقديم الخدمات غير شامل، على موظّفي البرنامج الأخذ بعين الإعتبار أيّ فرصة، في سياق برنامجهم أو في مكتبهم المحلّي، يمكن من خلالها دعم تقديم خدمات أفضل للنّاجين/للنّاجيات من الإستغلال والإنتهاك والتّحرّش الجنسي.

- **ضمان الإبلاغ فوراً عن جميع مخاوف الحماية المتعلّقة بالبرامج المموّلة من وزارة التنمية الدّوليّة إلى dfid.gov.uk@reportingconcerns والتّأكّد من أنّ الشركاء يأخذون جميع التقارير على محمل الجد وأنّهم يتّخذون الإجراءات المناسبة للتّسجيل والتّحقيق ودعم النّاجي/ة.** يجب عدم اتّخاذ عمليات الإغلاق الكامل كعذرٍ لعدم مساعدة النّاجين/النّاجيات في الوصول إلى خدمات السّلامة والإنقاذ أو تأخير التحقيقات. يمكن الأخذ بعين الإعتبار إجراء التحقيق عن بُعد بصفة مؤقّتة حيثما أمكن ذلك. إنّ فريق التّحقيقات الوقائيّة (SIT) التّابع لوزارة التّنمية الدوليّة جاهز لتقديم المشورة والدّعم.

للمزيد من الإرشادات

إرشادات حول الحماية في البرامج المموّلة من وزارة التنمية الدّوليّة خلال كوفيد-19

صفحات وزارة التنمية الدوليّة لفهم الحماية

اللجنة الدّائمة المشتركة بين الوكالات (IASC 2020) المذكّرة الفنية المؤقتة: الوقاية من الإستغلال والإنتهاك الجنسيين (PSEA) خلال الإستجابة لكوفيد-19 - النسخة 1.0

اللجنة الدّائمة المشتركة بين الوكالات (IASC 2020) كوفيد-19: كيفيّة إشراك الأشخاص المهمّشين والضعفاء في التّواصل بشأن المخاطر والمشاركة المجتمعية

يجب الإبلاغ عن مخاوف الحماية على:

+44 3132 84 1355

reportingconcerns@dfid.gov.uk

---

[1] فريزر، إي. (2020) تأثير جائحة كوفيد-19 على العنف ضد النساء والفتيات، تقرير بحث VAWG Helpdesk رقم 284. لندن، المملكة المتحدة: مكتب مساعدة العنف ضد النساء والأطفال http://www.sddirect.org.uk/media/1881/vawg-helpdesk-284-covid-19-and-vawg.pdf; ألينا بوتس (2020)، الأوبئة في الأزمات - المناطق المتأثرة: التأكد من أنّ النساء والفتيات لم يُنسَوا، معهد النساء العالمي في جامعة جورج واشنطن https://giwps.georgetown.edu/pandemics-in-crisis-affected-settings/؛ اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (IASC 2020) المذكرة الفنية المؤقتة: الوقاية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين (PSEA) خلال الاستجابة لكوفيد-19 - النسخة 1.0، https://interagencystandingcommittee.org/other/interim-technical-note-protection-sexual-exploitation-and-abuse-psea-during-covid-19-response

[2] كابور، ن. (2020) تحليل الجنس: الوقاية والاستجابة لمرض فيروس الإيبولا في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

[3] وهذه تشمل: المبادئ الأساسية الستة للّجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات ا لمتعلقة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين، والمعايير الدنيا للتشغيل للّجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين، والمعايير الإنسانية الأساسية للجودة والمساءلة وتوصيات لجنة المساعدة الإنمائية لإنهاء النتهاك والاستغلال والتحرش الجنسي في التعاون الإنمائي والمساعدة الإنسانية

[4] اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (IASC 2020) المذكرة الفنية المؤقتة: الوقاية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين (PSEA) خلال الاستجابة لكوفيد-19 - النسخة 1.0 https://interagencystandingcommittee.org/other/interim-technical-note-protection-sexual-exploitation-and-abuse-psea-during-covid-19-response

[5] اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (IASC 2020) المذكرة الفنية المؤقتة: الوقاية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين (PSEA) خلال الاستجابة لكوفيد-19 - النسخة 1.0 https://interagencystandingcommittee.org/other/interim-technical-note-protection-sexual-exploitation-and-abuse-psea-during-covid-19-response

[6] فريزر، إي. (2020) تأثير جائحة كوفيد-19 على العنف ضد النساء والفتيات، تقرير بحث VAWG Helpdesk رقم 284. لندن، المملكة المتحدة: مكتب مساعدة العنف ضد النساء والأطفال http://www.sddirect.org.uk/media/1881/vawg-helpdesk-284-covid-19-and-vawg.pdf

[7] مرجع: تحدي تعليم الفتيات (2020) الحماية والوقاية وكوفيد-19 مذكرة إرشادية للمشاريع – النسخة الثانية، https://dfid-gec-api.s3.amazonaws.com/production/assets/34/Safeguarding_and_COVID-19_Partner_Guidance_April_2020.pdf

[8] اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (IASC 2020) المذكرة الفنية المؤقتة: الوقاية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين (PSEA) خلال الاستجابة لكوفيد-19 - النسخة 1.0 https://interagencystandingcommittee.org/other/interim-technical-note-protection-sexual-exploitation-and-abuse-psea-during-covid-19-response؛ تحالف حماية الطفل في الأعمال الإنسانية (2020) المذكرة الفنّية: حماية الأطفال خلال جائحة فيروس كورونا – النسخة 1.0، https://www.unicef.org/media/65991/file/Technical%20note:%20Protection%20of%20children%20during%20the%20coronavirus%20disease%202019%20(COVID-19)%20pandemic.pdf%

[9] رد البلاديوم (2019) على استفسار لجنة التنمية الدولية حول عمل وزارة التنمية الدولية بشأن الإعاقة، http://data.parliament.uk/writtenevidence/committeeevidence.svc/evidencedocument/international-development-committee/dfids-work-on-disability/written/96834.html؛ وزارة التنمية الدولية (2018) الاستغلال والاعتداء والتحرش في قطاع المساعدات الدولية: أصوات الضحايا والناجين: النتائج الرئيسية من جلسة استماع ترأستها وزارة التنمية الدولية، https://assets.publishing.service.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/749741/Listening-Exercise1.pdf

[10] شاورهامر، في (2018) آليات الإبلاغ عن الشكوى، وعقبات الإبلاغ والدعم في قطاع المساعدة الإنسانية للاعتداء والاستغلال والتحرش الجنسي، تقرير بحث VAWG Helpdesk، رقم 207. لندن. الولايات المتحدة: VAWG Helpdesk https://assets.publishing.service.gov.uk/media/5c59799fed915d045f3778a4/VAWG_Helpdesk_Report_207_Reporting_mechanisms_SEAH.pdf

[11] اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC) (2020) كوفيد-19: البرمجة الشاملة - ضمان المساعدة والحماية يعالج احتياجات الأشخاص المهمّش والمعرّضين للخطر، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، https://reliefweb.int/report/world/covid-19-inclusive-programming-ensuring-assistance-and-protection-addresses-needs

[12] ياكر، ر. (2020) تأمين سلامة النساء العاملات في مجال الرعاية الصحية في استجابة كوفيد-19، GBV AoR Helpdesk، http://www.sddirect.org.uk/media/1896/202003-securing-safety-and-wellbeing-of-women-frontline-healthcare-workers-covid-19_final_version.pdf

[13] اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (IASC 2020) المذكرة الفنية المؤقتة: الوقاية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين (PSEA) خلال الاستجابة لكوفيد-19 - النسخة 1.0 https://interagencystandingcommittee.org/other/interim-technical-note-protection-sexual-exploitation-and-abuse-psea-during-covid-19-response

[14] قد يشمل هذا المجموعات الفرعية مثل العنف القائم على النوع الإجتماعي أو حماية الأطفال حيث يتم تفعيلها أو أيّ آليّات تنسيق ملائمة لها علاقة بالعنف القائم على النوع الجنسي والأطفال وحماية الأطفال في سياقاتٍ أخرى.